محللون اعتبروا أن المستويات الحالية للمؤشر عادلة.. والمضاربات غير المبررة محرقة للمال وأكدو :

الارتفاعات المتتالية لسوق الأسهم السعودي سببها ارتفاع الكفاءة التشغيلية للشركات

ابدى متخصصان ماليان تفاؤلهما بأداء مؤشر السوق السعودي للعام الحالي، مشيرين في حديثهم ل «الرياض» أن السوق سيحقق خلال 2014 مكاسب لارتفاع الكفاءة التشغيلية لعدد من الشركات بالإضافة لبداية الإنتاج التجاري للشركات حديثة التشغيل، محذرين في الوقت ذاته من المضاربات غير المبررة لمن لا يملك المعرفة الكافية، والتي وصفوها بمثابة «محرقة للمال» لافتين الى ان دخول المستثمر الأجنبي للسوق السعودي، سيكون الاثر الإيجابي، وخاصة عند اعلان الخبر، لاحتمالية دخول مؤشر السوق السعودي بمؤشر الاسواق الناشئة.

وأرجع مدير المحافظ الاستثمارية عضو جمعية الاقتصاد السعودية بدر بن صالح البلوي أسباب الارتفاعات المتتالية التي يشهدها السوق السعودي منذ نهاية 2012 الى النمو المحقق والنتائج المميزة التي حققتها الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي للعام 2013، حيث ارتفعت أرباح الشركات المدرجة 27 في المئة بنهاية العام 2013، متوقعا أن يستمر النمو خلال العام الحالي في ظل ارتفاع الكفاءة التشغيلية لعدد كبير من الشركات، بالإضافة الى بداية الإنتاج التجاري للشركات حديثة التشغيل التي كانت سابقا تحت طور الإنشاء وهو ما سيضاف للسوق خلال العام الحالي، لافتا الى انه في الجانب الآخر من استمرار السياسة المالية التوسعية في الإنفاق بالإضافة الى انخفاض أسعار الفائدة حفز السيولة الى أخذ مزيد من المخاطر والتوجه الى فتح مراكز استثمارية في سوق الأسهم السعودي وهو ما عزز من أداء السوق خلال الفترة الحالية.

التوقعات بدخول المستثمر الأجنبي تؤثر إيجابا على السوق

أسواق الأسهم ذات حساسيه عالية

وحول أهم المهددات التي قد تقلص من الأداء الإيجابي لسوق الأسهم، أكد البلوي أن أسواق الأسهم بشكل عام ذات حساسية عالية تجاه أي مفاجآت او اخبار غير متوقعة وهذا ما يبرر ردة الفعل العنيفة في بعض الأحيان تجاه أي متغير غير محسوب أو مفاجئ، مضيفا أن المخاطر السياسية على رأس المعطيات التي قد تحد من الأداء الإيجابي في حال تطورت الأوضاع سواء على الساحة الخليجية او العالمية، مبينا أن التطورات الاقتصادية والمعطيات الاقتصادية سواء كانت على المستوى الدولي أو المحلي ستكون إيجابية ومن المتوقع استمرارها خلال الفترات القادمة.

وحول الاحاديث التي تداولت بأن سوق الأسهم بدأ بتكوين فقاعة شبيهة بتلك التي حدثت في عام 2006 قال البلوي « تعرف فقاعة الأسواق بأنها الزيادة المضطردة والمتسارعة في القيمة السوقية لأصل ما، كما يقصد بهذا التعبير وصف لبعض الاقتصاديات التي تشهد رواجا اقتصاديا كبيرا خلال فترة زمنية محدودة دون أن تستند لقاعدة متينة قادرة على توليد دخل منتظم على اسس دائمة ويمكن تعريفها ايضا بانها وصف لحالة تحدث عندما تتسبب المضاربة غير المبررة على أصل مالي مما يؤدي الى زيادة متسارعة في سعر تلك الأصل مع تهميش القيمة الحقيقية وانحرافها بشكل غير منطقي عن السعر الأساسي او العادل»، مضيفا بأن الارتفاعات التي حدثت بالسوق استندت على معطيات أساسية جيدة دعمت وعززت من أداء السوق، ولكن هناك شركات مدرجة أعتقد البلوي أنها مرتفعة وبشكل مبالغ فيه ولا تعكس القيمة الحقيقية ولا التوقعات المستقبلية لها وهذه الدفعة أتت لأسباب مضاربية بحتة وهو ما قد يؤدي الى انفجارها في أي وقت عندما تنتهي حالة التفاؤل تجاه هذه الشركات.

التوقعات المستقبلية

ولفت بدر البلوي الى أن التوقعات المستقبلية لسوق الأسهم السعودي وما اذا كان السوق في طور تكوين فقاعة مستقبلية أم لا، أوضح أنه من الصعوبة تحديد ذلك في الوقت الحالي خصوصا وأن الفترة الحالية تعكس الأداء الجيد للشركات، بالإضافة الى توقعات وتطلعات المتعاملين المستقبلي مشيرا الى أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار حجم النقد العالي داخل الاقتصاد السعودي وهو ما قد يدفع الأسعار الى أعلى من القيمة العادلة بسبب حجم النقد المرتفع داخل الاقتصاد السعودي وضيق القنوات الاستثمارية وهو ما قد يضع علاوة لبعض الشركات.

وحول هل سيكون حاجز 10000 نقطة عقبه أمام المؤشر العام خلال الفترة القادمة قال البلوي « بالرغم من المعطيات الإيجابية للشركات والتوقعات التي تشير الى استمرار وتيرة النمو مستقبلا، إلا أنني اعتقد أن المستويات الحالية عادلة الى حد كبير وأخذه بعين الاعتبار النمو المتوقع على ضوئه أعتقد أن تجاوز مستوى 10.000 نقطة سيكون مرهونا بتدفق قوي للسيولة التي اخذت شكلا ودائعا خلال الفترة السابقة او محفزا اقوى يدفع المستثمرين الى ضخ مزيد من النقد والاحتفاظ بالأسهم المملوكة حاليا».

وفيما يعتقد البعض أن سوق المال غير خاضع للتحليل الأساسي و يسير وفقا لنظريات فنية، بين البلوي أن النظرة الأساسية هي أول خطوة للإقدام على الاستثمار بعيدا عن السلوك السوقي للمتعاملين مبينا أنه لا يمكن بناء محفظة استثمارية جيدة دون دراسة جادة للمعطيات الأساسية سواء على مستوى الاقتصاد أو الشركات أو عملاء الشركات «الموردين والمستوردين» مضيفا بانه يجب معرفة الوضع المالي لكل طرف ذي علاقة بالشركة التي يرغب المتعامل امتلاك حصة فيها، مبينا أن هذا لا يعني تهميش الجانب الفني، فالتحليل الفني يقيس سلوك المتعاملين تجاه السوق أو الشركة، معتقدا أن القرارات الاستثمارية التي تتخذ بناء على خليط من التحليل الفني والأساسي تكون نتائجها أفضل وتخفض معها نسبة الخطأ في القرار.

عودة الشهية الاستثمارية للسوق

بدورها قالت منيرة الدوسري، مديرة صناديق استثمارية ومحللة فنية معتمدة من الجمعية العالمية للمحللين الفنيين الى انه ومن مراقبة السيولة في الفترة السابقة يبدو واضحا عودة الشهية الاستثمارية للسوق والتي بدات كالمعتاد بدخول السيولة الذكية وهي سيولة المؤسسات وكبار المستثمرين وتلاها الافراد بطبيعة الحال، مشيرة الى أن السيولة في الآونة الاخيرة في معظم الاوقات تؤكد مسار السوق فهي ترتفع عند ارتفاع السوق وتنخفض عند الانخفاض، لافتة الى أن هذا مؤشر ايجابي وأضافت « نلاحظ ايضا دخول سيولة شراء في مراحل جني الارباح التي يوجهها المؤشر عند المقاومات وبعد الارتفاعات القوية ويعتقد كثير من المستثمرين ان هذه السيولة خرجت من العقار بالتحديد وجاءت الى سوق الاسهم السعودي ولهذا جزء كبير منها كان على شكل ودائع في البنوك حال دون استثمارها الرغبة في تجنب المخاطر آنذاك الى حين ان يعطي السوق مؤشرات قويه للدخول».

وحول رأيها في قطاعات السوق وما هي القطاعات التي سوف تستحوذ على اهتمام المستثمرين الفترة القادمة، قالت الدوسري « من الملاحظ منذ بداية العام الارتفاعات القوية على قطاع التطوير العقاري الذي ارتفع بأكثر من 28 في المئة منذ بداية العام ويعد افضل القطاعات اداء حتى اليوم، ويندرج تحت هذا القطاع عدد من الشركات المستثمرة في عقارات الاماكن المقدسة التي تعد اغلى عقارات العالم فهي تشهد ارتفاعات قوية لأسباب مختلفة منها من ينتظر تعويضات من الحكومة مرتبطة بخطط التوسعية مثل شركة طيبة ومكة ومنها من ينتظر اخبار التشغيل و بيع وحدات مثل جبل عمر ومدينة المعرفة، ويبدو ان هذا القطاع سيستمر في تحقق اداء قوي رغم الارتفاعات الكبيرة في السنوات الماضية بسبب اقبال المستثمرين.

وفيما يخص قطاع التجزئة ثاني افضل قطاعات السوق اداء حيث انه ارتفع بنسبة 25 في المئة منذ بداية العام فهو ايضا من القطاعات الحيوية التي رغم ارتفاع التقييمات ومكرر الارباح فيها لاتزال تشهد ارتفاعات قوية و هذا القطاع يعكس بشكل كبير القوة الشرائية للمواطن السعودي والنمو الاقتصادي فالسعودة الوظائف، تانيث المحلات بالإضافة لحافز «مساعدات الباحثين عن عمل في المملكة» كلها اسباب تصب في مصلحة هذا القطاع وشركاته ولهذا فإن القطاع يحتوي على شركات مختلفة المجالات وتتمتع بربحية جيدة وآفاق نمو كبيرة على المدى البعيد، وبالنسبة للقطاع البنكي وهو اكبر قطاعات السوق السعودي من حيث القيمة السوقية للاسهم الحرة التي تزيد نسبته عن 28 في المئة فقد شهد هذا العام اخبار محفزة تمثلت بزيادة عدد كبير من البنوك لرؤوس اموالها و بعض منها كانت الزيادة كبيرة وغير متوقعة مثل بنك الرياض والبنك الفرنسي وسامبا وارجحت البنوك هذه الزيادة لرغبتها في التوسع في الاقراض وزيادة الكفاءة المالية وهذا من شانه ان يحفز النمو الاقتصادي من جانب انفاق الافراد والشركات.

ومن الاخبار المهمة للقطاع هذا العام اعلان البنك الاهلي الرغبة في طرح اسهمه لاكتتاب وهذا كفيل بأن يجلب سيولة اضافية للقطاع، ولكن تبقى اسعار الفائدة المحرك الرئيسي لهذا القطاع و يجب مراقبة البيانات الاقتصادية الأمريكية وتحركات الفدرالي عن كثب، ومن القطاعات الكبيرة والمؤثرة في مؤشر السوق السعودي لاستحواذه على ثاني اكبر قيمة سوقية للاسهم الحرة بنسبة تزيد على 25 في المئة هو قطاع البتروكيماويات فمن الملاحظ ضعف ادائه منذ بداية العام مقارنة بأداء السوق والقطاعات الاخرى يعود ذلك لانخفاض اسعار المنتجات والتعرض المباشر للاقتصاد العالمي وبالأخص الاقتصاد الصيني الذي يعاني من بعض التحديات على مستوى النمو والانفاق ولكن يبقى هذا القطاع من القطاعات المهمة والتي تجذب المستثمرين بسبب انخفاض مكرر الربحية لبعض الشركات بالإضافة لانخفاض سعر القيم مقارنته بالشركات المماثلة المدرجة في الاسواق العالمية».

الوعي الاستثماري

وحول تحسن الوعي الاستثماري عند متداولي السوق السعودي، قالت الدوسري إن الكثير من المستثمرين اليوم ومتداولي السوق السعودي يبحثون عن الشركات ذات العوائد المجزية والتقييم الجيد والشركات التي لها توسعات ومحفزات حقيقة مبينة أن هذا الوعي جاء نتيجة دروس قد تكون كلفت بعضهم الشيء الكثير بسبب اخذ التوصيات غير المعتمدة على اسس سليمة و المضاربات غير المبررة التي اعتبرتها لمن لا يملك المعرفة الكافية بمثابة «محرقة للمال» لافتة الى ان اغراء الربح السريع وقلة الصبر يسيطر على بعض المتداولين، مشيرة الى أن هذا ما يعرضهم لمخاطر كبيرة خصوصا حين تتشبع الاسهم بالشراء وبعد الارتفاعات القوية لشركات، يجب على المستثمرين في سوق الاسهم محاولة تثقيف انفسهم لدعم قرارتهم الاستثمارية بقراءة موجزة لقوائم الشركات اخبارها وخططها التوسعية واذا وجدوا صعوبة في ذلك عليهم استشارة اهل المعرفة والخبرة.

السياحة في دبي تنتعش وسط إقبال أوروبي واسع

تتجه الحركة السياحية في إمارة دبي لمزيد من الانتعاش بسبب تدفق الأوروبيين على الإمارة بدلا من الوجهات التقليدية الأخرى في المنطقة، وخاصة مصر وتونس اللتين كانتا تستقطبان أعدادا كبيرة من الأوروبيين سنوياً، في الوقت الذي صنف موقع بريطاني سياحي متخصص دبي في المركز الأول من حيث الوجهات الأكثر طلبا من قبل السياح البريطانيين خلال العام 2014.

وكانت المنتجعات المصرية على البحر الأحمر، وخاصة شرم الشيخ، تمثل وجهة سياحية مفضلة للبريطانيين والأوروبيين، خاصة في فصلي الشتاء والربيع وذلك بفضل درجات الحرارة المرتفعة التي يهواها الأوروبيون، إلا أن التوترات السياسية والأمنية في مصر دفعت أعدادا كبيرة من السياح إلى تجنب السفر إلى مصر، كما أن تونس التي كانت تمثل وجهة رخيصة للسياحة بالنسبة للأوروبيين لم تعد تستقطب أعدادا كبيرة منهم منذ الثورة التي أطاحت بنظام زين العابدين بن علي في العام 2011.

ويقول العاملون في القطاع السياحي إن الكثير من البريطانيين والأوروبيين أصبحوا يقصدون إمارة دبي لقضاء العطلات، خاصة خلال فصلي الشتاء والربيع عندما تكون درجات الحرارة مرتفعة نسبيا فيها مقارنة ببلادهم.

وقال موظف مبيعات في شركة «توماس كوك» وهي أكبر وكالة سياحة في بريطانيا لـ «العربية. نت» إن كثيرا من السياح أصبحوا يقصدون إمارة دبي بدلا من منتجعات شرم الشيخ في مصر، وذلك على الرغم من أن تكلفة الرحلة إلى دبي أعلى بكثير من نظيرتها إلى شرم الشيخ، فضلا عن أن أسعار العطلات إلى مختلف الوجهات في مصر انخفضت تكلفتها مؤخرا وبنسب ملموسة. وأشار الموظف الذي يدعى «أندرو»، وطلب عدم نشر اسمه الكامل بسبب أنه غير مخول بالتحدث للإعلام، أشار إلى أن «الكثير من الرحلات إلى دبي يتم حجز كافة مقاعدها خلال فترات قصيرة جدا»، معتبرا أن إمارة دبي تعتبر الوجهة الأكثر تفضيلاً للبريطانيين خاصة في ظل الأوضاع الراهنة بالعالم العربي.

وتتصدر دبي وجهات البريطانيين على الرغم من انخفاض تكاليف الرحلات إلى تركيا أيضا، حيث قال الموظف المشار إليه لـ«العربية.نت» إن «تركيا لا تعتبر منافسا لدبي، لأن البريطانيين يعتبرونها جزءاً من أوروبا، بينما دبي تعتبر قلب منطقة الشرق الأوسط، فضلا عن الاختلاف الواضح في المناخ والطبيعة بين البلدين، بما يجعل لكل من الاثنتين زبائنها».

وكان موقع بريطاني سياحي متخصص قد أدرج دبي في المركز الأول ضمن قائمة الوجهات العشرة الأكثر جذبا للبريطانيين في العام 2014، حيث قال موقع «ألفا هوليدي ليتنغ» إن دبي تفوقت على العديد من أشهر الوجهات السياحية في العالم ومن بينها باريس وسيدني وفلوريدا.

ويقوم موقع «ألفا هوليدي ليتنغ» بتصنيف الوجهات السياحية الأكثر جذبا بناء على حجم الاستفسارات التي يقوم بها البريطانيون، حيث تبين أن دبي استحوذت خلال العام الماضي 2013 على الاهتمام الأكبر، وقام البريطانيون بالاستفسار والبحث عنها أكثر من غيرها، بما دفعها إلى المركز الأول على قائمة الوجهات السياحية الأكثر استقطابا للبريطانيين.

إدراج صكوك بقيمة 20 مليار درهم للبنك الإسلامي للتنمية في بورصة ناسداك دبي

أكد الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي أن الخطوات العملية لتحويل دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي بدأت بالتسارع وأن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي لديه رؤية واضحة وعميقة للاقتصاد الإسلامي ويتابع بنفسه هذا التحول وأن السنوات الثلاث القادمة ستشهد العديد من إطلاق المبادرات في سبعة مجالات مختلفة لإنجاز هذه الرؤية.

وأوضح أن دبي امس أصبحت مركزا عالميا لإدراج الصكوك والتي بلغت قيمتها أكثر من 70 مليار درهم تشمل 46.5 مليار درهم تم ادراجها منذ اطلاق المبادرة في يناير 2013 فقط.

جاء ذلك حضور سموه إدراج حوالي 20 مليار درهم من صكوك البنك الإسلامي للتنمية وقام سموه والدكتور عبد العزيز بن محمد الهنائي، نائب الرئيس -البنك الإسلامي للتنمية بقرع جرس بدء التداول في سوق دبي المالي، وذلك بحضور معالي محمد عبدالله القرقاوي، رئيس المكتب التنفيذي لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رئيس مجلس إدارة مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي وسعادة عيسى كاظم، رئيس مجلس إدارة سوق دبي المالي والأمين العام لمركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي وعبد الواحد الفهيم رئيس مجلس إدارة ناسداك دبي وحامد علي، الرئيس التنفيذي لناسداك دبي.

وقد أصبح البنك الإسلامي للتنمية تبعا لذلك أكبر مُصدر للصكوك المدرجة في ناسداك دبيّ من حيث القيمة، الأمر الذي يعطي زخما كبيرا لجهود دبي الرامية إلى تعزيز مكانتها كعاصمة للإقتصاد الإسلامي عالميا، تحقيقا لرؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي «رعاه الله».

وتعليقاً على ذلك، قال سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم: «يأتي هذا الإدراج في إطار رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي الرامية إلى جعل دبي عاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي، وتعزيز دور قطاع الاقتصاد الإسلامي في اقتصادنا الوطني، وسوف تسهم العلاقة الاستراتيجية الوطيدة التي تربط دولة الإمارات بالبنك الإسلامي للتنمية في تعزيز نمو قطاع التمويل الإسلامي على المستويين الإقليمي والعالمي، بما ينطوي عليه ذلك من منافع اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق».

وأضاف سموه: «تمثل هذه الخطوة دفعة إيجابية نحو مسيرة دبي لتعزيز مكانتها كعاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي، آخذين بعين الاعتبار أهمية البنك الإسلامي للتنمية كمؤسسة عالمية مرموقة، علاوةً على ضخامة حجم تلك الإصدارات».

من جهته قال الدكتور عبد العزيز بن محمد الهنائي، نائب الرئيس، البنك الإسلامي للتنمية: «تقدم دبي دعماً مهماً للجهود الإيجابية التي يقوم بها البنك الإسلامي للتنمية في العديد من البلدان بفضل امتلاكها لمركز إدراج متطور يطبق معايير تنظيمية عالمية المستوى ويمنح المستثمرين ثقة مطلقة.. ويتطلع البنك للمضي قدماً في إدراج المزيد من الصكوك بمليارات الدولارات في ناسداك دبي بهدف تمويل المزيد من المشروعات والأنشطة التنموية.» وتأتي الإصدارات الستة في إطار برنامج البنك الإسلامي للتنمية لإصدار صكوك بقيمة إجمالية قدرها 37 مليار درهم « 10 مليارات دولار» بهدف تمويل المشاريع في الدول الأعضاء في البنك وعددها 56 دولة اسلامية. وقد حصل البرنامج على موافقة كل من ناسداك دبي وسلطة دبي للخدمات المالية التي تعتبر السلطة التنظيمية للبورصة.

جانب من بدء إدراج أسهم البنك

ومنذ الإعلان في يناير 2013 عن رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي الرامية إلى جعل دبي عاصمة الإقتصاد الإسلامي عالميا، تم إدراج صكوك بقيمة 46,5 مليار درهم « 12.55 مليار دولار» في أسواق المال في دبي، ليصل مجموع قيمة الصكوك المدرجة حاليا في دبي إلى 70.2 مليار درهم « 78.98 مليار دولار». تجدر الإشارة إلى أنه تم إدراج 5 من إصدارات صكوك البنك الإسلامي للتنمية الصادرة بين عامي 2009 و2013 في ناسداك دبي في فبراير 2014، فيما تم إدراج الإصدار السادس عقب إصداره مباشرة أوائل هذا الشهر.

شارك في الاجتماع السنوي الـ 45 للجنة الإحصائية بالأمم المتحدة في نيويورك

«إحصاء أبوظبي» يوقع إعلان نوايا مع ألمانيا لدعم التعاون المشترك

وقع مركز الإحصاء - أبوظبي أمس إعلان نوايا مشترك مع مكتب الإحصاء الألماني الاتحادي، يتعلق بتوفير وإدارة الدعم المتبادل بين الجانبين وتطوير أشكال التعاون في مجال الإحصاءات الرسمية.

قام بتوقيع المذكرة في ألمانيا يطي أحمد محمد بن يطي القبيسي مدير عام المركز وورودرش إيغلر عن مكتب الإحصاء الألماني، بحضور أحمد الهاملي القائم بالأعمال في سفارة الدولة بألمانيا.

وأكد مركز الإحصاء - أبوظبي أن الإعلان يهدف إلى تبادل المعلومات بشأن الأساليب الإحصائية الجديدة وتطويع الإجراءات الإحصائية لتناسب احتياجات مجتمع المعلومات الحديث، ودعم التعاون في الأبحاث العلمية والمنهجية وتنفيذ المشاريع ذات الاهتمام المشترك، وتبادل الإصدارات الإحصائية المتعلقة بقضايا المنهجية ومختلف موضوعات المسوح، وتبادل المطبوعات مثل الكتب الإحصائية السنوية وسلاسل الموضوعات المتخصصة والمنشورات والنشرات المبنية على بيانات مقطعية، التي تتناول التنمية الاجتماعية والاقتصادية لدى الجانبين، إضافة إلى التعاون حول تبادل الخبراء فيما يخص أولويات المركز.

وأشار الطرفان إلى حرصهما على دعم جهود تنمية الموارد البشرية، وتعزيز الأنشطة التدريبية المشتركة، حيث يمكن لمركز الإحصاء - أبوظبي ومكتب الإحصاء الألماني أن يتعاونا في تعزيز جوانب الدعم الفني بينهما، وجهود تبادل المعرفة والبيانات ذات الصلة بالإحصاءات، بما يشمل تبادل الخبرات والأفكار حول أفضل الممارسات في جميع مجالات العمل من أجل تعزيز وتحسين أداء الطرفين، إضافة إلى استخدام التقنيات الحديثة وتقديم الدعم التقني لبعضها في تطبيق وتطوير التقنيات الجديدة، مشيرين إلى حرصهما على سرية البيانات المتبادلة بينهما.

وأكد القبيسي أن مركز الإحصاء - أبوظبي حرص على توقيع هذا الإعلان انطلاقا من العلاقة القوية بين دولة الإمارات عموماً وإمارة أبوظبي خصوصاً مع دولة ألمانيا، حيث يهدف المركز إلى وضع تعاونهما ضمن هذا الإطار العام من أولويات التعاون بين إمارة أبوظبي وألمانيا، والاستفادة من خبرة المكتب الإحصائي الألماني في التعاون والتنسيق بين المراكز الإحصائية المحلية في ألمانيا.

وأشاد بهذا التوقيع والتعاون الدولي، وتوقع أن يكون له فائدة كبيرة على مستوى الإحصاءات الرسمية، نظراً لكون مكتب الإحصاء الألماني الاتحادي هو الهيئة المسؤولة عن إعداد الإحصاءات الرسمية وجميع الأنشطة ذات الصلة في ألمانيا، مشيراً إلى أهمية توقيت التوقيع، حيث يقوم المركز حالياً بالإعداد لإنجاز مجموعة من المشاريع الإحصائية ضمن خطته الاستراتيجية الثانية «2014 - 2018». ومن جهة أخرى، كان وفد رفيع المستوى من مركز الإحصاء - أبوظبي برئاسة القبيسي، قد شارك في الاجتماع السنوي الـ 45 للجنة الإحصائية بالأمم المتحدة بنيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث ضم الوفد خالد الهاشمي المدير التنفيذي لقطاع الاستراتيجية والتميز المؤسسي والأنسة بدرية عبيد المدير التنفيذي لقطاع البيانات وأبوبكر الجفري المستشار الفني.

وفد إحصاء أبوظبي عقب توقيع الاتفاقية في ألمانيا

مستثمرون يلجأون إلى المعدن الأصفر لتعزيز مراكزهم المالية

اقتصاديون يتوقعون صعود الذهب إلى 1550 دولاراً للأوقية

توقع محللون اقتصاديون عالميون صعود أسعار الذهب في الأسواق العالمية الى 1550 دولارا للأوقية قبل نهاية العام الحالي 2014م، متكئين في تحليلاتهم على عدد من المعطيات ومنها تراجع إنتاج الذهب في عدد من الدول، ما أفضى الى شح في إمدادات المعدن الاصفر، وكذلك إقبال المستثمرين على المعدن النفيس لتعزيز مراكزهم المالية واستخدامه كملاذ آمن أمام تقلبات اسعار السلع الاخرى بالإضافة الى انتعاش الصناعات التي يدخل الذهب ضمن مكوناتها.

وأشارت تحليلات أوردتها نشرة «ويلث ديلي» الى أن هناك عددا من المؤشرات الاساسية التي تنبئ بأن أسعار الذهب سوف ترتفع خلال الاشهر القليلة القادمة وهو ما سيشجع شركات التعدين على التوسع في استثماراتها في مجال المعادن النفيسة والاساس والتي شهدت تباطؤا حادا خلال السنتين الماضيتين في ظل تراجع أسعار الذهب في الاسواق العالمية.

وقالت «ماركت ووتش» إن معطيات سوق المعادن النفيسة توحي بأن الأسعار تتجه الى الانتعاش في الاشهر المقبلة وسط قفزات كبيرة في أسعار الذهب والفضة التي تتخذ مسارا صاعدا منذ بداية شهر فبراير الماضي تحفزها عدد من العوامل الاستثمارية والاقتصادية والصناعية في هذا القطاع الذي يعتبر من أهم القطاعات الصناعية التي تلعب دورا محوريا في حياة الشعوب.